

الرخصة «المهلبية»

بعد ما شاب بين كراسي الفصول وقدم كل ما يملكه من إبداع وعطاء وجهد في ردهات المدارس، نطالبه باختبار «رخصة مهنية» كي نعرف كفاءته.

وبعدما علم أجيالا، وأثرى بعلمه عقولا، نعامله بـ«قانون رخص المركبات»؛ للتوثق من سلامة المحرك وصلاحية الزيت والجنوط، بعد رحلته الطويلة مع العلم والتعليم.

أين كنا من المعلم -ميدانًا؟ وأين كنا من عطائه داخل الحقل المدرسي؟ لماذا لم نتابع مشواره عن كثب ونقف على تقييمه وفق مؤشرات علمية صائبة؟

الرخصة «المهلبية»، التي يتسابق المعلمون لحملها بعد اختبارين تربوي وتخصصي يخضعون لهما، لا تمثل تقييمًا صائبًا للكفاءة، ولا تظهر قدرات المعلم ولا مهاراته التعليمية، ولا تحدد لنا ما يملكه من مهارات -كما تنشُد هيئة تقويم التعليم والتدريب.

الرخصة «المهلبية» تضع المبدع وغير الكفاء والمتفوق والبليد على ميزان واحد، بل وربما تصعد بالمعلم «الحافظ مش فاهم» إلى مصاف «خبير»، وتهبط بغيره من ذوي القدرات لمرتبة أقل.

تقييم المعلم لا يتم إلا في الميدان ومسرح العمل، ومن خلال متابعة وجدولة زمنيًا ورصد مستمر لمستوى أدائه.

تقييم المعلم له أصوله المشفوعة بتقارير دورية متعارف عليها -تعليميًا- أما ما يحدث اليوم باختزال مشواره ورحلته كاملة في اختبارين، فهذا أمر يحتاج إلى إعادة نظر.

المعلمون نوعان «متفوق ودون ذلك»، فلا تضعوا الطرفين على خط سباق واحد، مما يشعر الأكفاء بالإهانة المهنية وهم يتنافسون -غضبًا- للفوز.

سنوات خبرة المعلم تزيده إبداعًا ونبوغًا وتفوقًا، فكيف نعيده بعد كل هذه السنوات لاختبار تقييم مهني كي نمنحه رخصة مزاولة المهنة؟

ماذا كان يفعل المعلمون في مدارسهم قبل «مشروع الرخصة المهنية»؟ وما جدوى لجان متابعة داخل المدارس؟!، وما قيمة زيارات المشرفين والمشرفات -مجدولة وفجائية؟! وما الداعي للتقارير الدورية لقياس الجهد والالتزام إذا كانت نهاية المطاف «مهلبية» يبدأ بها العمل من جديد؟

ليتنا نفكر من كل الزوايا، ونعيد قراءة جدوى الرخصة، فالمعلم يكبر بخبراته، وليس من اللائق منحه رخصة كي يبدأ من جديد.

لماذا نهدهه بإيقاف علاوته بعد كل هذا العمر والخبرة والكفاءة؟

المعلم قيمة رفيعة تعاملوا معه بقدره ومكانته، فلا يجوز أن نعامله بأقل من ذلك.



عبدالمحسن البدراني
رئيس التحرير

